قياس وتحليل أثر القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة(2005-2016)

أ.د. بشير هادي عودة الطائي
جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ قسم الدراسات الاقتصادية
Basher.hadi@yahoo.com
00964 780 1178558

الملخص
يشكل القطاع النفطي في العراق مرتكزاً حيوياً لتعزيز الحركة التنموية في جميع مفاصل النشاط الاقتصادي بعموم مشروعاته ومؤسساته ، حتى أستحوذ هذا القطاع على مكانة عالية في الناتج المحلي الإجمالي تزايدت أهميتها مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية) ، وقد برز ذلك بشكل جلي بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 في ظل الخلاص من الحصار الاقتصادي والانفتاح السريع على العالم الخارجي فتنوعت الأستيرادات لشتى السلع التي كان العراق محروماً منها في السابق . وهكذا أضحى الاقتصاد العراقي ريعياً وأحادي الجانب نتيجة لهيمنة القطاع النفطي على مفاصله الرئيسة في الناتج المحلي والصادرات الكلية مما جعله الممول الأبرز للموازنات الاستثمارية عبر إيرادات تصدير النفط التي شكلت أكثر من (95%) من إجمالي مصادر تمويل الموازنات العامة للعراق، وبذلك أصبح الاقتصاد العراقي مضطرباً ومنكشفاً للتغيرات التي نطرأ على الأسواق العالمية للنفط ، وهذا ما أثبتته الدراسة في جانبها القياسي عندما أوضحت التأثيرات الضارة للقطاع النفطي وضعف دوره في تحفيز عجلة النمو الاقتصادي للعراق خلال السنوات المدروسة.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد العراقي ، التنمية ، القطاع النفطي ، النمو الاقتصادي ، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract

The oil sector in Iraq is a vital pillar for promoting development in all aspects of economic activity in all its projects and institutions, until this sector acquires a high position in GDP, which has increased its importance as the contribution of other economic sectors, especially sectors, has declined. Productivity (agricultural and industrial), this was evident after the change of the political system in Iraq in 2003 in light of the salvation of the economic embargo and the rapid opening to the outside world, and the imports of various goods from which Iraq was previously deprived. Thus, the Iraqi economy became rentier and one-sided as a result of the oil sector dominating its main components in GDP and total exports, making it the leading financier of investment budgets through oil export revenues, which accounted for more than 95 percent of the total oil export revenues. Of the total sources of financing of Iraq's public budgets, the Iraqi economy has become turbulent and exposed to changes in the world oil markets, and this is what the study proved in its standard aspect when it clarified the harmful effects of the oil sector and its weak role in stimulating economic growth. Iraq during the years studied.

المقدمـــــة

يعد العراق من الاقتصادات الغنية بالموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية ووفرة الموارد المعدنية وبخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات والقصدير والحديد والزئبق ، بيد أن النفط قد تصدر الأولوية من حيث الأهمية العالمية كمصدر للطاقة ، الأمر الذي وجه الأطماع الاستعمارية نحو الدول المنتجة له وبضمنها العراق منذ أواخر القرن التاسع عشر ، فتوالت الهيمنة الاستعمارية على العراق أبتداءً بالدولة العثمانية ثم الاستعمار الغربي (أوربا وأمريكا) ، وإلى أن نال العراق استقلاله السياسي أستطاع تأميم ثرواته البترولية في مطلع العقد السابع من القرن الماضي .

أن وفرة الموارد البترولية وكبر حجم الاحتياطي النفطي المؤكد لدى العراق والذي يقدر بحوالي(145) مليار برميل ، قد أعطاه ميزة نسبية في أنتاج وتصدير النفط ، حتى أستحوذ أنتاج النفط على معظم القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في العراق وبمعدل يفوق ثلثي الناتج القومي تقريباً ، كما شكلت الصادرات النفطية نسبة تزيد على (95%) من أجمالي الصادرات العراقية ، وبالتالي لا بد أن تكون العائدات النفطية هي المصدر الأوحد والرئيس في دعم الميزانية العامة للاقتصاد العراقي وتمويل مشروعات خطط التنمية القومية الشاملة .

ومن هذهِ المنطلقات جاءت هذهِ الدراسة للسنوات (2005-2016) لتسلط الضوء على طبيعة الأداء التنموي للقطاع النفطي في الاقتصاد العراقي من خلال قياس وتحليل تأثيره في تحفيز النمو الاقتصادي وإمكانية تأثيراته المتلاحقة في تنشيط القطاعات

الاقتصادية الأخرى وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتطوير الإنتاجين الصناعي والزراعي بما يحقق تنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي ويرفع من المستوى المعيشي للفرد والمجتمع .

1- أهمية البحث :

تتأتى أهمية الدراسة من كون الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيس لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق ومن ثمَ تفعيل حركة النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى ، ولأن النفط يعد مصدراً ناضباً للطاقة فلا بد من تنمية وتحصين القدرات الإنتاجية الحالية له لمواجهة المتطلبات المستقبلية عندما تنخفض إنتاجية الآبار النفطية . من هذا المنطلق تحاول الدراسة التقصي عن طبيعة الانجازات التي يمكن أن يحققها قطاع النفط في الاقتصاد العراقي .

2- مشكلة البحث :

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً أحادي الجانب ، لم يتجه نحو تنمية موارده الاقتصادية المادية والمالية والطبيعية والبشرية ، ولم يطور إمكاناته الإنتاجية التي يزخر بها ، وبالتالي لم يستثمرها استثماراً اقتصادياً تنموياً يعطي مرونة وتنوعاً للهيكل الإنتاجي ، وبما يبعد الاقتصاد عن صفته الريعية ويقلل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للتمويل . فعلى الرغم من ضخامة الاحتياطات النفطية لدى العراق ، ومكانة النفط في الصادرات العراقية ودوره الرئيس في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن ذلك تم استغلاله بطريقة استهلاكية بحتة أكثر منها إنتاجية ولم تراعَ فيها حقوق الأجيال القادمة من هذا المورد الناضب .

3- هدف البحث :

تهدف الدراسة إلى بناء نموذج اقتصادي قياسي يحاكي طبيعة الأدوار التي يؤديها قطاع النفط في الاقتصاد العراقي بصورة كمية ، ومدى أمكانية الاستفادة من الأساليب التطبيقية في صياغة الآراء النظرية للمشكلة قيد البحث وقياسها قياساً كمياً ، ومن ثم تحليل نتائج تقدير النموذج ومحاولة الربط فيما بينها وبين واقع الاقتصاد العراقي ودور النفط في أداءه ، من أجل الخروج بمجموعة من الاستنتاجات التي يمكن أن تكون الطريق نحو وضع صياغة لمقترحات يمكن أن تدعم خطة تنمية وتطوير القطاع النفطي في العراق وتفعيل دوره الاقتصادي .

4- فرضية البحث :

بالرغم من الاعتماد الشديد والأولوية الكبيرة التي يحتلها قطاع النفط في الاقتصاد العراقي ، فأن طبيعة استجابة التأثيرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي له لم توازِ المكانة الإستراتيجية التي أستحوذ عليها النفط في مفاصل وبنية الاقتصاد العراقي .

5- منهجية البحث :

لقد تم اعتماد أسلوب التحليل الاقتصادي القياسي لإثبات الفرضية التي استندت أليها الدراسة ، إذ يتم تقدير النموذج القياسي بأربع صيغ إحصائية هي : الصيغة الخطية والصيغتان نصف اللوغارتمية والصيغة اللوغارتمية المزدوجة بالاعتماد على البيانات الخاصة بسنوات الدراسة واستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (MINITAB) في عملية التطبيق القياسي .

6- خطة البحث : يتكون البحث من أربعة مباحث هي :-

أولاً : الدراسات السابقة

ثانياً : واقع القطاع النفطي في العراق للمدة 2005 - 2016

ثالثاً : قياس الآثار الاقتصادية للقطاع النفطي في العراق للمدة 2005-2016

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الدراسات السابقة

لقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث والرسائل الجامعية التي عُنيت بتحليل وقياس الآثار الاقتصادية للقطاع النفطي في العراق والدول النفطية الأخرى ، وقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة سيتم عرض موجز لأبرز الدراسات السابقة التي تناولت بعض من الأفكار الاقتصادية التي أهتم بها موضوع البحث قيد الدراسة وعلى النحو التالي :

1- دراسة فاضل كريعة كزار عام 1990 : قامت الدراسة بتحليل أثر صادرات السلع غير النفطية على النمو الاقتصادي في العراق ، ثم مقارنتها مع التأثيرات الكبيرة للصادرات النفطية على الاقتصاد العراقي ، فوجدت الدراسة أن هناك مشاكل قد أضعفت الدور الاقتصادي للصادرات غير النفطية أهمها الظروف المناخية ، إذ أن صادرات السلع غير النفطية في الغالب سلع زراعية ومواد أولية كسلع وسيطة واستهلاكية ، وبينت الدراسة أنه بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة في تشجيع الصادرات غير النفطية فأن الصادرات النفطية هي التي يطغى تأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق(**كزار ،1990**).

2- أطروحة رحيم حسوني زيارة عام 2010 : اهتمت هذهِ الدراسة بتوضيح الأدوار التنموية للقطاع النفطي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة(1951-2008) , من خلال العوائد المالية التي يجلبها هذا القطاع للاقتصاد العراقي ، ومدى

تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وفي تشغيل الأيدي العاملة، وتبين أن التأثير التنموي للإيرادات النفطية يتجاوز95% وهي قيمة معامل الارتباط بين العوائد النفطية ونمو الناتج المحلي(سلطان ،2010) .

3- بحث الدكتور نصيف جاسم أسود الأحبابي عام 2011 : فقد بين في دراسته القياسية للمدة (1980-2010) دور المتغيرات السياسية في التأثير المعنوي على معدل الصادرات النفطية العراقية ، إذ أشارت الدراسة إلى أن للظروف السياسية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على صادرات النفط الخام ، وبالتالي تذبذب الإيرادات النفطية تبعاً للتغيرات السياسية الحاصلة في العراق . وقد خرجت الدراسة بحقيقة مفادها أن التغيرات السياسية الحاصلة في العراق انعكست على تخلف القطاع النفطي وامتدت لتصل إلى تصاعد معدلات الفقر البشري في العراق**(الأحبابي ، 2011)**.

4- بحث الدكتور عبد الكريم عبدالله عام 2007 : استخدمت الدراسة التحليل الاقتصادي القياسي بالاعتماد على أسلوب التباطؤ الزمني الديناميكي للسلسلة الزمنية (1975-2005) لتحليل العلاقة بين نمو الصادرات النفطية في العراق ونمو الناتج المحلي الإجمالي . إذ ركزت الدراسة على إجراء عملية التباطؤ الزمني بصورة متعددة لتحديد مستوى التأثير المتبادل بين متغيرات النموذج القياسي . وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الصادرات النفطية يمتد لأكثر من سنتين على الاقتصاد العراقي**(عبد الله ، 2007)**.

5- بحث أحمد إياد إبراهيم 2010 : قدمت هذهِ الدراسة القياسية لتوضيح دور الصادرات النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة بين(1970-2005) وأهميتها من خلال نمو قطاعات معينة تعد قطاعات قائدة (Leader Sector)حيث كان التأثير عفويا وغير مقصود , وأن عملية النمو الاقتصادي عملية شديدة التعقيد تتشابك فيها جملة من العوامل المادية والمتمثلة بإيرادات الصادرات النفطية وكذلك العوامل الاجتماعية التي تعد أكثر شمولا وذات علاقة وثيقة بالنمو الاقتصادي**(أبراهيم ، 2010)**.

6- رسالة تغريد داوود سلمان عام 2010 : ركزت الدراسة بأسلوبها التحليلي الوصفي على تحليل واقع القطاع النفطي في العراق طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي . فتناولت الدراسة أسباب الفجوة الحاصلة بين الطاقات التصميمية والطاقات الفعلية للقطاع النفطي ، وأن هذهِ الفجوة هي في أتساع ، وبينت الدراسة دور وأهمية السياسة النفطية العراقية في التصدي للمشاكل التي يعاني منها القطاع النفطي ، وان خصخصة هذا القطاع والسماح للاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إليه يمثل الطريق نحو معالجة المشاكل وتطوير الصناعة النفطية العراقية**(حلاتـه ، 2010)**.

7- د.فلاح حسن ثويني عام 2012 : أوضحت الدراسة أن هناك استجابة كبيرة للمتغيرات الحقيقية (المالية والنقدية) للتغيرات الحاصلة بالعائدات النفطية للعراق بعد عام 2003 ، إذ أكدت الدراسة على أن شدة العلاقة بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي مبنية أساساً على طبيعة الإدارة الاقتصادية الرشيدة في تخصيص الموارد وبناء استراتيجية للإنفاق والمتمثلة بالموازنة العامة للدولة . وقد بينت الدراسة أن الإدارة الاقتصادية للعوائد النفطية في العراق لم تستطع تحقيق غايات النمو والتنمية لعدم فاعلية الموازنة العامة للدولة**(ثويني ، 2012)**.

8- رسالة أحمد جاسم الياسري عام 2009 : قامت الدراسة بتحليل دور النفط في تنمية الاقتصاد العراقي مستعرضة أهم الأحداث التاريخية التي مر بها القطاع النفطي في العراق منذ اكتشافه وحتى بداية القرن الحادي والعشرين ، وكذلك أهم الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد العراقي. وقد بينت الدراسة بأن وفرة النفط الخام قد جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً أحادياً يعتمد على ما يرده من عملة صعبة لصادراته النفطية مما أهمل القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة القطاعين الزراعي والصناعي اللذان تراجعت مساهمتهما النسبية في الناتج القومي بشكل واضح في مطلع الألفية الثالثة ، الأمر الذي جعل العراق متكلاً بصورة شبه تامة على القطاع النفطي ، مما أبعد اقتصاده عن مسارات التنمية الاقتصادية**(الياسري ، 2009)**.

ثانياً : واقع القطاع النفطي في العراق للمدة 2005-2016

يؤدي القطاع النفطي دوراً محورياً في الاقتصاد العراقي على الصعيدين الداخلي والخارجي باعتباره المصدر الإنتاجي الرئيس للناتج القومي ولهيكل الصادرات والمورد الأبرز للإيرادات المالية من العملات الصعبة بعد الدمار الكبير الذي أصاب معظم المؤسسات الإنتاجية فضلاً عن سوء الإدارة الاقتصادية التي شهدها البلد جراء الحروب والمشاكل السياسية والأمنية في السنوات الأخيرة ، وهذا الحال لا بد أن يجعل السياسة النفطية العراقية على المحك كونها تخضع لتأثيرات مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التي باتت تشكل المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي ، فقد حدثت عدة تطورات داخلية وخارجية انعكست في أتجاهاتها على الواقع الاقتصادي للقطاع النفطي ، وأثرت بصورة مباشرة في منطلقاتها التنموية وبالتالي على أداء القطاع النفطي . وسيتم دراسة وتحليل واقع القطاع النفطي العراقي خلال سنوات الدراسة بثلاثة اتجاهات هي الواقع الإنتاجي والقدرات التصديرية ولإيرادات النفطية ، وعلى النحو التالي

ا- الواقع الإنتاجي النفطي : يمتلك العراق خزين موردي كبير من النفط يؤهله لاحتلال مواقع متقدمة للإنتاج والتصدير وبما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد، إذ يعدُّ العراق أحد أبرز الدول المهمة في إنتاج النفط سواءً أكان ذلك على صعيد الأوبك أم العالم، وتبرز أهمية ذلك عن طريق الدور الإنتاجي في منظمة أوبك وفي السوق العالمية للنفط , إذ يتمتع النفط العراقي بمزايا قلما تجدها في غيره من النفوط الموجودة في العالم، ويعزى ذلك إلى عوامل طبيعية واقتصادية جعلت العراق يحتل مركزاً مرموقاً في عالم النفط ومن هذه المزايا ما يلي(**هادي ، الأعرجي ، 2012 : 52)** :

1) المزايا الجيولوجية او الطبيعية :
   - خلو الأراضي العراقية من الهزات الأرضية.
   - غزارة الآبار العراقية وقلة عمقها.
   - الموقع الجغرافي للعراق.
   - نوعية النفط العراقي.
2) المزايا الاقتصادية :
   - حجم الإنتاج القابل للزيادة والنمو .
   - ضآلة كلفة الإنتاج .
   - ارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي :حيث يعد العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي من المعايير المهمة من الناحية الاقتصادية والسياسية , حيث بلغ متوسط العمر الافتراضي لاحتياطيات العراق في عام 2006 (164عام)وهو من اطول اعمار دول اوبك الخليجية .

، بيد أن تدني مستوى التطور التقني لوسائل الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج من جانب، وتزايد حجم الاحتياطي الذي يمتلكه العراق من جانب آخر قد ولد ضغوطاً تكرست بظهور فجوة في مستوى التطور الاقتصادي للقطاع النفطي ، مما تسبب في ضعف القدرات الإنتاجية والتصديرية للنفط العراقي وعدم مسايرتها للزيادة الحاصلة في الإنتاج والطلب العالميين على النفط. فمن المعروف أن عملية زيادة الإنتاج لا تتسم بالمرونة العالية في الاستجابة السريعة لمواجهة الطلب المتزايد بالرغم من وجود احتياطي نفطي كبير لدى العراق، اذ يتطلب ذلك استثمارات كبيرة وتكنولوجيا متطور وكوادر فنية مؤهلة ومدى زمني كافي للتنفيذ، كما تتطلب عملية زيادة الإنتاج أيضاً تطوير الحقول والمكامن النفطية عن طريق حفر الآبار وإنشاء محطات العزل ، فضلاً عن تهيئة خطوط النقل ومحطات التصدير، ولذلك لم يقم العراق بإنتاج النفط بكميات كبيرة توازي حجم احتياطياته المؤكدة نتيجة للتدهور الذي تعانيه المنشآت النفطية العراقية جراء الحروب والحصار الاقتصادي ، فضلاً عن سوء الإدارة والمشكلات السياسية والأمنية التي تصاعدت بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 ، كلها عوامل أدت في انحراف السياسة النفطية للعراق عن مسارها الصحيح طيلة السنوات المدروسة (1996-2017) .

ففي مطلع سبعينات القرن الماضي وبعد قرار التأميم عام 1972 ، أعتمد العراق سياسة نفطية واضحة لإدارة القطاع النفطي، بفضل الاستقرار السياسي والأمني وامتلاك وسائل الإنتاج التي كانت تحت الهيمنة الاستعمارية، فسعت الإدارة الوطنية للقطاع النفطي آنذاك إلى اعتماد إجراءات تهدف إلى تطوير وزيادة الإنتاج ورفع معدلات التصدير، فأصبح العراق ينتج كميات كبيرة من النفط مع وجود احتياطي اقل من الاحتياطي الحالي، وقد حقق أعلى مستوى للإنتاج بمقدار (3,726) مليون برميل يومياً عام 1979، باحتياطي يقدر بنحو 31 مليار برميل ، ولكن ذلك التطور تلاشى كثيراً بعد أن تراجع الإنتاج في مطلع ثمانينات القرن الماضي جراء الحرب العراقية الإيرانية، إذ تعرضت الكثير من المنشآت النفطية إلى الإضرار والقصف والتوقف عن العمل، فوصل الإنتاج إلى (0,897) مليون برميل يومياً عام 1981 . وبعد انتهاء الحرب ازداد الإنتاج قليلاً ، ولكن ما لبث أن تعرض العراق إلى مشكلات سياسية أخرى وحرب جديدة في مطلع عقد التسعينات جراء احتلال العراق للكويت وفرض العقوبات الاقتصادية عام 1991، فتراجع الإنتاج كلياً وتوقفت صادرات النفط بسبب الحصار الاقتصادي والدمار الذي أصاب القطاع النفطي بشكل خاص والاقتصاد العراقي على وجه العموم .

واستمرت الأحوال تسوء شيئاً فشيئاً في الاقتصاد العراقي في غضون سنوات الحصار الذي شكلت عزلة عن تيار التطور العالمي، وأستمر هذا الحال إلى أن تم توقيع مذكرة التفاهم المعروفة **"النفط مقابل الغذاء والدواء"** عام 1996 ، وعلى أثر ذلك أرتفع الإنتاج وأستعاد جزءاً يسيراً من عافيته، إذ استمر الإنتاج بالارتفاع منذ حزيران عام 1996 بعد توقف طال لأكثر من نصف عقد من الزمان خاصة عند موافقة الأمم المتحدة على توقيع مذكرة التفاهم في منتصف عام 1996، فوصل الإنتاج النفطي أنذاك إلى حوالي (740) ألف برميل يومياً، ثم أرتفع في العام التالي 1997 الى (1,38) مليون برميل ، بعدها أرتفع الإنتاج إلى حوالي (2,18) مليون برميل عام 1998 ، ثم وافقت الأمم المتحدة في عام 1999 على إزالة الحد الأعلى للصادرات النفطية العراقية فزاد الإنتاج الى (2,71) في ذلك العام ، مما حفز العراق أيضاً على زيادة الإنتاج في عام 2000 حتى وصل إلى (2,81) مليون برميل يومياً.

إلا أنه منذ عام 2001 بدأت المشاكل السياسية للعراق تلوح بالأفق مع المجتمع الدولي وخاصة المتعلقة بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، وامتناع العراق عن التعاون مع الفرق التفتيشية ، مما أنعكس سلباً على تعاون دول العالم مع العراق من أجل الإسهام في تطوير منشآته النفطية ، فبدأ الإنتاج النفطي بالتراجع بشكل واضح، إذ تراجع إلى (2,59) عام 2001 ، ثم انخفض إلى (2,13) عام 2002 ، وزاد الأمر سوءاً في عام 2003 عندما شنت الحرب على العراق وتغيير نظامه السياسي وإلحاق الدمار والتخريب الشامل في معظم المؤسسات الاقتصادية والبنى التحتية والمرافق الخدمية للاقتصاد العراقي، فكان عام 2003 عام النكبة والدمار الشامل للعراق، فبلغ الإنتاج النفطي حوالي (1,38) مليون برميل . واستمر العراق بإنتاج النفط بكميات اقل مما كانت عليه قبل الحرب حتى حلول عام 2007 الذي شهد استقراراً نسبياً وأعداد مسودة قانون النفط والغاز العراقي، فارتفع الإنتاج النفطي الى حوالي (2,18) مليون برميل يومياً ، واستمرت الزيادة بالإنتاج بشكل متواصل حتى وصلت في عامي 2013-2014 الى مستويات بلغت على الترتيب (2,94 – 3,11) مليون برميل يومياً ، بسبب التطورات الحاصلة بالإنتاج النفطي العراقي جراء عقود التراخيص النفطية التي بدأت منذ عام 2009 ، إذ حصلت تطورات كبيرة بالإنتاج النفطي العراقي بعد توقيع عقود التراخيص بنسبة 33% ، فازداد الإنتاج من (2.34) مليون برميل عام 2009 الى (3.11) مليون برميل عام 2014 ثم ازداد بشك مضطرد على التوالي (3,20 ، 3,40) مليون برميل للأعوام(2015 -2016) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1) تطور إنتاج النفط العراقي وأهميته النسبية للناتج المحلي الإجمالي للمدة(2005-2016)

	1	2	3	4
السنة	كمية الإنتاج النفطي (مليون برميل يومياً)	قيمة الإنتاج النفطي (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	الأهمية النسبية % (3/2)
2005	1.96	47223277,02	73533598,6	61,22
2006	1.95	61893097.78	95587795,8	64,75
2007	2.18	76112742,75	114558613,4	66,44
2008	2.28	79435762,82	157026061,6	50,58
2009	2.34	82765931.57	130642187,1	63,35
2010	2.36	86472398,21	158521211,5	54,55
2011	2.36	124524953,89	211309950,6	58,93
2012	2.65	146068283,78	229414612,5	63,67
2013	2.94	150075311,16	2435872,9	65,82
2014	3.11	1531383,42	258900633,1	59,14
2015	3.20	158486658.67	269856391,4	58,73
2016	3.40	168869705,12	291506482,2	57,93

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، *2018* ،التقرير الاحصائي *السنوي، الكويت، ص47*

OPEC:- 2018,Annual Statistical Bulletin, vienna, Austria , P53-*2*

3- جمهورية العراق – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، الحسابات القومية ، أعداد متفرقة للسنوات.

يتبين من الجدول رقم (1) المكانة الاقتصادية للقطاع النفطي في الاقتصاد العراقي من خلال عرض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1996-2017) ،إذ يعد هذا القطاع من الركائز المهمة في تحديد اتجاهات السياسة الاقتصادية للدولة طالما أن النفط يمثل السلعة الرئيسة التي تحتل المكانة الأولى في هيكل الناتج القومي للعراق. ومن ملاحظة أرقام الحقل (4) في الجدول أعلاه يتبين أن القطاع النفطي يحتل مكانه كبيرة ومهمة في الاقتصاد العراقي لأنه يستحوذ تقريباً على ثلثي الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة (1996-2017) ، علماً بأن عام 2000 قد شهد أعلى النسب لتلك المساهمة وبحوالي (83%) ، إذ أنه عندما تزداد القدرة الإنتاجية فأن ذلك سيكون سبباً بتأدية العراق لأدوار اكبر في منظمة الأوبك وسوق النفط الدولية، إي إن العلاقة تكون طردية ما بين الإنتاج والتأثير بأسواق النفط العالمية . وإذا ما كان للعراق سياسة واضحة في إنتاج النفط فأنه سوف يؤدي دور المنتج المرجح (أي المنتج الذي يمتلك زمام المبادرة لزيادة أو تخفيض العرض الكلي في سوق النفط الدولية لامتلاكه قدرات إنتاجية كبيرة) كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، علماً بأن إنتاج النفط العراقي يتركز بنسبة كبيرة في المنطقة الجنوبية القريبة من موانئ التصديروإن اغلب إنتاج النفط يأتي من الحقول الجنوبية في محافظة البصرة وبمعدل يصل إلى 80 % .

2- القدرات التصديرية :- لقد مرت عملية تصدير النفط العراقي بمراحل تطويرية مختلفة ، ابتداءً من عملية تصدير النفط العراقي عام 1934 ، واستمراراً بتصدير النفط عن طريق عقود الامتياز والمشاركة وصولاً إلى تأميم النفط العراقي عام 1972 ، إذ ازدادت الكميات المصدرة من النفط حتى وصلت إلى حوالي(3.247) مليون برميل يوميا عام 1979، ولكن مع بداية الحرب مع إيران تدهورت القدرات التصديرية وعلى اثر ذلك تراجعت معدلات تصدير النفط العراقي حتى بلغت(737) ألف برميل يومياً عام 1981 ، واستمر العراق بتصدير كميات قليلة جداً من النفط خلال ثمانينات القرن الماضي ، وبعد انتهاء الحرب ارتفعت قدرات العراق التصديرية فبلغت (2,484) مليون برميل يومياً عام 1989، ثم ما لبث التدهور أن عاد في مطلع التسعينيات من القرن الماضي حينما أحتل العراق الكويت وفرض الحصار الاقتصادي ثم حرب الخليج الثانية في مطلع عام 1991 والتي ألحقت الدمار الكبير بمعظم المنشآت النفطية والبنى التحتية التصديرية المتمثلة بموانئ التصدير وأنابيب النقل وناقلات النفط العراقية، حتى حصل شبه توقف في الصادرات النفطية، واستمر هذا الحال حتى تنفيذ مذكرة التفاهم في حزيران عام 1996. (OPEC:- 2000,21,35)

جدول رقم (2) الصادرات النفطية العراقية ونسبتها من الإنتاج النفطي للمدة (2005-2016)

	1	2	3
السنة	الصادرات النفطية(مليون برميل يومياً)	الإنتاج النفطي (مليون برميل يومياً)	% (2/1)
1996	0.25	0.74	33.6
1997	0.90	1.38	65.2
1998	1.70	2.18	77.5
1999	2.24	2.71	82.3
2000	2.33	2.81	82.9
2001	2.11	2.59	81.5
2002	1.63	2.13	75.4
2003	0.87	1.38	67.8
2004	1.37	1.85	73.2
2005	1.29	1.96	70.3
2006	1.47	1.95	75.2
2007	1.64	2.18	69.9
2008	1.86	2.28	81.4
2009	1.91	2.34	81.6
2010	1.89	2.36	80.2
2011	2.16	2.36	91.7
2012	2.43	2.65	91.6
2013	2.39	2.94	79.9
2014	2.51	3.11	80.8
2015	2.68	3.20	83.7
2016	2.80	3.40	82.4

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، *2018* ،التقرير الإحصائي *السنوي، الكويت، ص100*

2- OPEC:- 2018,Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria , P65

يتضح من الجدول رقم (2) تطور كمية الصادرات النفطية العراقية منذ تنفيذ مذكرة التفاهم عام 1996 ، وبخاصة عندما وافقت الأمم المتحدة في عام 1998على رفع قيمة الصادرات الى 2.63 مليار دولار كل ثلاثة اشهر بعدما كانت واحد مليار دولار عام 1997 ، ثم في كانون الأول من عام 1999 وافقت الأمم المتحدة على إزالة الحد الأعلى للصادرات النفطية العراقية، مما كان سبباً لزيادة صادرات النفط حتى وصلت الى 2.33 مليون برميل يومياً عام 2000 ، بعد ذلك وبسبب المشاكل السياسية للعراق فقد تراجعت الصادرات النفطية خلال المدة (2001-2003) حتى انتهت بالحرب وتغيير النظام السياسي للعراق في نيسان من عام 2003، فانخفضت الصادرات إلى 870 ألف برميل يومياً عام 2003 ، واستمرت الصادرات بشكل منخفض بسبب الإعمال التخريبية لخطوط النقل واضطراب الوضع الأمني للبلد وعدم الاستقرار السياسي ، فضلاً عن سوء الإدارة الجديدة والمحاصصة السياسية في تولي المناصب ، كلها عوامل جعلت الصادرات النفطية العراقية لا توازي حجم الاحتياطي والقدرات الإنتاجية

للحقول النفطية ، وظل الحال على ما هو عليه حتى بدأ نشاط شركات النفط العالمية في ظل توقيع عقود جولات التراخيص ، إذ ترجم ذلك في عام 2011 عندما ارتفعت صادرات النفط العراقية إلى 2.16 مليون برميل يومياً وبمعدل نمو بلغ 4,7% عن العام السابق، وأستمر التطور والانتعاش في الصادرات النفطية العراقية طيلة السنوات اللاحقة حتى بلغت ذروتها عام 2017 بمقدار 3.15 مليون برميل يومياً . وتستحوذ الصادرات النفطية العراقية على نسب عالية من الإنتاج النفطي للعراق وبمعدل بلغ حوالي (80%) خلال سنوات الدراسة ، وهذا يعني أن الطلب المحلي المتمثل بالاستهلاك النفطي العراقي لا يشكل سوى (20%).

كما يعرض الجدول رقم (3) الأهمية النسبية للنفط العراقي المصدر من إجمالي الصادرات، إذ تحتل الصادرات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي صادرات العراق الكلية وبمعدل يصل إلى أكثر من (95%) من يشير بجلاء إلى ارتفاع معدل الانكشاف للاقتصاد العراقي وتبعيته للخارج، وما يمثله ذلك من خلل كبير في هيكل الصادرات العراقية كونها متركزة في سلعة واحدة هي النفط، وما يزيد الأمر سوءاً هو أن النفط يعد سلعة ناضبة قابلة للنفاد، فضلاً عن أن التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في العالم تشير إلى تطور واضح لمصادر الطاقة البديلة والتي تمثل منافساً كبيرة في أستقطاب جزء مهم من الطلب العالمي على النفط لصالح هذه المصادر البديلة التي توصف بالنظيفة والصديقة للبيئة(**السالم ، 2016: 78**) .

جدول رقم (3) الأهمية النسبية للصادرات النفطية في العراق خلال المدة (2005-2016)

السنة	الصادرات النفطية (مليون دولار)	الصادرات الكلية(مليون دولار)	الأهمية النسبية %
2005	21,480	22,039	97
2006	28,800	29,343	97
2007	32,433	31,446	95
2008	35,762	34,152	96
2009	36,298	35,621	96
2010	39,107	38,629	94
2011	43,846	42,875	95
2012	46,545	45,836	96
2013	48,663	47,347	95
2014	50,724	49,534	97
2015	55,612	54,281	96
2016	57,865	56,384	96

OPEC:- 2018,Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria , P62.

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى ارتفاع واضح في نسب استحواذ صادرات النفط العراقية على كميات كبيرة من الصادرات الكلية ، فباستثناء الأعوام (1996-2003) التي كان العراق يعاني فيها من الحصار الاقتصادي المفروض عليه منذ عام 1991 ، فأن أكثر من (95%) من الصادرات العراقية هي عبارة عن صادرات نفطية يتم تصديرها إلى الخارج طيلة السنوات المدروسة، وهذه النسب تعطي دلالة واضحة على تدني مستوى التنويع للاقتصاد العراقي وضعف دور القطاعات الانتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة في رفد الصادرات العراقية بالسلع المنتجة محلياً ، مما أدى إلى تعاظم دور الصادرات النفطية بصورة شبه تامة .

جدول رقم (4)الأهمية النسبية للقطاع النفطي والصادرات النفطية من الناتج المحلي للمدة (2005-2016)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الإنتاج النفطي (مليون دولار)	الأهمية النسبية للقطاع النفطي %	الصادرات النفطية (مليون دولار)	الأهمية النسبية للصادرات النفطية %
2005	2.714	1.830	67,43	21,480	70.3
2006	2.794	1.952	69,86	28,800	75.2
2007	2.945	2.350	72,43	32,433	69.9
2008	3.186	2.280	73,58	35,762	81.4
2009	3.324	2.336	75,93	36,298	81.6
2010	3.879	2.358	76,82	39,107	80.2
2011	3.985	2.359	78,92	43,846	91.7
2012	4.654	2.653	77,53	46,545	91.6
2013	4.852	2.992	73,72	48,663	79.9
2014	4.978	3.110	75,81	50,724	80.8
2015	5.078	3.200	76,73	55,612	83.7

82.4	57,865	77,54	3.400	5.648	2016

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، *2018* ،التقرير الإحصائي *السنوي، الكويت.*

***2-* OPEC:- 2018,Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria**

3- الايرادات النفطية : يحتل القطاع النفطي مكانة كبيرة في الاقتصاد العراقي ، وتعد الايرادات النفطية هي المحرك الاساسي للاقتصاد العراقي ، الذي يتميز بكونه اقتصاداً ريعياً بامتياز ، بسبب اعتماده على الايرادات النفطية بنسبة كبيرة ، وان قيمة الايرادات النفطية تعتمد على جانبين وهما القدرات الانتاجية والتصديرية للقطاع النفطي ، واسعار النفط في الاسواق العالمية.

ارتفعت قيمة الايرادات النفطية في العراق بشكل كبير بعد سيطرة الدولة على القطاع النفطي بشكل كامل ، خلال عقد سبعينيات القرن الماضي ، وتعود تلك الزيادة الى ارتفاع الاسعار وزيادة الكميات المنتجة والمصدرة ، اما في ثمانينات القرن الماضي انخفضت الايرادات النفطية بسبب انخفاض الكميات المنتجة والمصدرة ،فضلاً عن انخفاض الاسعار كما حصل عام 1986، اذ اصبحت قيمة الايرادات النفطية بحدود 6.84 مليار دولار ، وخلال حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي انخفضت الايرادات كثيراً ، اذ اصبحت قيمة الايرادات النفطية تقدر ب0.292 مليار دولار ، اما بعد تطبيق مذكرة التفاهم ، فقد ازدادت قيمة الايرادات النفطية بشكل كبير والجدول(6) يوضح دور الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي(**الجبوري:- 2010 :46**) .

جدول رقم (5)إيرادات النفط العراقي ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2016)

السنة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	إجمالي قيمة الصادرات النفطية (مليار دولار)	إيرادات النفط الخام (مليار دولار)	نسبة العائدات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة قيمة الصادرات النفطية من قيمة إجمالي الصادرات %
2005	42.67	19.77	19.05	44.6	96.3
2006	64.81	30.53	30.47	47.0	99.8
2007	86.13	39.52	39.43	45.8	99.8
2008	129.34	63.73	61.11	47.2	95.9
2009	128.58	44.28	41.67	35.1	94.1
2010	138.52	52.48	51.59	37.2	98.3
2011	185.75	83.23	83.01	44.7	99.7
2012	216.04	94.39	94.10	43.6	99.7
2013	229.33	89.74	89.40	39.0	99.6
2014	223.51	85.30	84.30	37.7	98.8
2015	231.37	87.82	87.12	44.5	98.5
2016	238.56	92.42	91.85	47.3	99.6

(1) OPEC:- 2017,Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, P24-29

(2) OPEC:- 2018, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria ,P21-27

من الجدول رقم (5) تتبين المساهمة الكبيرة للنفط في الاقتصاد العراقي ، مما يؤثر على السياسة النفطية العراقية ، فأي تغير في قيمة الكميات المنتجة او تغير في سعر صرف الدولار سينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي والسياسة النفطية ، وخلال عام 2003 انخفضت الإيرادات النفطية بسبب توقف اغلب عمليات الإنتاج والتصدير ، نتيجة الحرب ،إذ أصبحت قيمة الإيرادات النفطية 7.52 مليار دولار ،وبعد ذلك أخذت الإيرادات النفطية تزداد ، نتيجة ارتفاع الأسعار ، إذ أصبحت قيمة الإيرادات النفطية تقدر ب 61.11 مليار دولار عام 2008 لتشكل ما نسبته 47.2 % من الناتج المحلي الإجمالي و 95.9 % من إجمالي قيمة الصادرات ، وخلال عام 2009 انخفضت الإيرادات النفطية ، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط الخام ، إذ قدرت إيرادات النفط ب41.7 مليار دولار ، وبعد ذلك أخذت الإيرادات النفطية تزداد ، بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المنتجة والمصدرة ، اذ أصبحت الإيرادات النفطية تقدر ب 94.1 مليار دولار عام 2012 لتشكل ما نسبته 43.6 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي البالغ 216.04 مليار دولار و99.7 % من قيمة إجمالي الصادرات ، وخلال العامين المقبلين انخفضت الإيرادات النفطية ، نتيجة انخفاض أسعار النفط.

ثالثاً :قياس الآثار الاقتصادية للقطاع النفطي في العراق للمدة 2005-2016

أ- قياس دور النفط في الناتج المحلي الإجمالي وأثره في النمو الاقتصادي

1- **توصيف النموذج :** يتمثل النموذج القياسي بالعلاقة الدالية التالية: $Y = f(X_1)$ إذ أن:

Y: المتغير المعتمد ويمثل معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2016)، إذ أن النمو الاقتصادي هو حاصل الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(R_{GDP}) ومعدل نمو السكان في العراق (R_P) أي يساوي :- $Y = R_{GDP} - R_P$

X1:المتغير المستقل ويعبر عن الأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي خلال مدة الدراسة.

وتنطلق صياغة أتجاه العلاقة الدالية للنموذج من الأثر السلبي المفترض أن تعكسه المساهمة النسبية المرتفعة للنفط في الناتج المحلي الإجمالي على تراجع النمو الاقتصادي ، فمتى ما أزدادت أهمية النفط في الناتج المحلي فأن ذلك يعني بصورة أو بأخرى أنخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد القومي اقتصاداً ريعياً أحادياً يرتبط بدرجة كبيرة بمعدلات أنتاج النفط ويتأثر بشكل مباشر بأسعار النفط في السوق العالمية ، الأمر الذي يترجم إلى تدهور في النشاط الاقتصادي بسبب الاتكال على مورد اقتصادي وحيد يعد مورداً ناضباً لا يؤمن الاستقرار ولا يحفز التطور والنمو الاقتصادي . وفي هذا الصدد تؤكد الدراسات القياسية(*) بأن العلاقة تكون في الغالب عكسية بين النمو الاقتصادي وارتفاع مساهمة النفط في النشاط الاقتصادي للدولة .

2 – تقدير النموذج : بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بمتغيرات النموذج ، وباستخدام البرنامج الإحصائي الإلكتروني (MINITAB) ، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS) ، تم تقدير النموذج القياسي أعلاه بأربع صيغ هي الصيغة الخطية والصيغة نصف اللوغارتمية لـ(Y) والصيغة نصف اللوغارتمية لـ(X) والصيغة اللوغارتمية المزدوجة ، وكما معروضة في الجدول التالي :

جدول رقم (6) أثر الأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي على معدل النمو الاقتصادي في العراق(*)

	Regression Equations	*F*	R^2	*D-W*	*VIF*	$R_{Spearman}$
1	$Y = 0.137 - 0.00386\ X_1$ tc 5.439 -11.926	16.54	0.79	2.351	3.454	0.251
2	$Ln\ Y = -21.32 + 3.545\ X_1$ tc -0.728 1.632	2.33	0.43	3.736	8.212	0.187
3	$Y = 52.128 + 6.515\ Ln\ X_1$ tc 1.074 2.045	0.98	0.22	1.108	5.419	0.723
4	$Ln\ Y = -0.137 - 0.017\ Ln\ X_1$ tc -4.611 -3.975	8.73	0.66	2.945	9.248	0.438

المصدر : الحاسب الإلكتروني – البرنامج الإحصائي الجاهز (MINITAB)

(*)القيم الجدولية الخاصة بالمؤشرات الإحصائية والقياسية لمعادلات الأنحدار :

(T0.995, 14=2.997)(T0.975,14=2.145)(F0.99,1,15=8.68)(F0.95 , 1 ,15=4.54)

(N=16 K=1 (α= 0.01 dL=0.774 dU=0.982)(α= 0.05 dL=1.106 dU=1.371

أختبار معامل ارتباط الرتب(Ts1 = 0.768) (Ts3 = 1.277) (Ts2 = 2.445)(Ts4 = 2.836)

3 - تحليل النموذج القياسي : بالاعتماد على نتائج التقدير القياسي المعروضة في الجدول أعلاه ومؤشراتها الإحصائية القياسية والمتمثلة بمعنوية المعلمات المقدرة (أختبار t) ومعنوية النموذج القياسي (أختبار F) وجوهرية النموذج (معامل التحديد المصحح R^2) وأختبارات المشاكل القياسية المتمثل بأختبار داربن واتسون(D-W) لمشكلة الارتباط الذاتي ، وأختبار معامل تضخم التباين (VIF) لمشكلة التعدد الخطي ، وأختبار معامل أرتباط الرتب لسبيرمان($R_{Spearman}$) لمشكلة عدم التجانس . وتبين من هذهِ المؤشرات بأن معادلة الانحدار الأولى - الصيغة الخطية هي الأفضل اقتصاديا واحصائياً وقياسياً وعلى النحو التالي :

أ – معنوية المعلمات المقدرة ومعنوية النموذج عند مستوى (0.01) ، ولم تحز الصيغ الأخرى على نفس مستوى المعنوية . كما حققت هذهِ الصيغة أعلى مستوى لقيمة معامل التحديد المصحح وبمقدار(79%) فكانت الأكثر أهمية وجوهرية .

ب – لم تعانِ الصيغة الخطية من مشاكل القياس الاقتصادي ، بينما عانت الصيغتان نصفا اللوغارتمية من مشكلة الارتباط الذاتي ، فضلاً عن أن الصيغة الثالثة عانت أيضاً من مشكلة عدم التجانس. أما بالنسبة للصيغة اللوغارتمية المزدوجة فكانت أقل معنوية من الصيغة الخطية .

لذلك فأن تحليل النموذج سيتركز فقط على الصيغة الخطية ، إذ يتبين من ميل الدالة التأثير السلبي الضعيف لدور النفط في الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي والذي بلغ (0.00386-) ، وهذا يعني أن ارتفاع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2005 – 2016)بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع في معدل النمو الاقتصادي بمقدار(0.004) .

ب : قياس الأهمية النسبية للصادرات النفطية في الصادرات الكلية وأثرها في النمو الاقتصادي للعراق :-

---

***(*)*ينظر في ذلك :-**

- عبد القادر درياج المنصور (المكاسب والأضرار الاقتصادية للقطاع النفطي في الجزائر – دراسة قياسية للسنوات 1985- 2005) مجلة دراسات تنموية ، المجلد (12) ، العدد(3) ، 2009، ص.ص(64-97)

- Ali K. Alyousefi (The role of oil sector in economic growth for sample of Arab countries) AMF , Abu Dhabi , Jun. 2001 .

1 – توصيف النموذج : يتمثل النموذج القياسي بالعلاقة الدالية التالية: $Y = f(X_2)$ إذ أن:

Y : المتغير المعتمد ويمثل معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2005 – 2016)

X2:المتغير المستقل ويعبر عن الأهمية النسبية للصادرات النفطية في إجمالي صادرات العراق.

وتنطلق صياغة أتجاه العلاقة الدالية للنموذج من الأثر الإيجابي الممكن أن تؤديه الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي في العراق بفعل موارد النقد الأجنبي المستحصل عليها من عملية تصدير النفط الخام ، وما لهذهِ الموارد من دور فعال في تعديل اختلال التوازن الاقتصادي عموماً واختلال ميزان المدفوعات على وجه الخصوص ، فضلاً عما يمثله من ذلك من مصدر تمويلي مهم لمشروعات خطط التنمية الاقتصادية . فمعظم الأفكار والآراء النظرية تؤكد بأن رأس المال هو القيد الأشد تأثيراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، فمتى ما توفر المال تحرك النشاط وسارت عجلة النمو نحو الأمام **(العبد الله ، 1994 : 31-44) (هاشم ، غالب ، 1987 : 54-79) (محمد ، أبراهيم ، 2010 : 16-46)** .

جدول رقم (7)أثر الأهمية النسبية للصادرات النفطية على معدل النمو الاقتصادي في العراق

	Regression Equations	F	R^2	D-W	VIF	$R_{Spearman}$
1	$Y = -81.34 + 0.0211\ X_1$ tc -2.121 3.081	22.62	0.87	2.105	7.388	0.201
2	$Ln\ Y = -1.54 - 72.78\ X_1$ tc -0.871 -3.659	12.33	0.69	2.787	15.43	0.547
3	$Y = 44.68 - 32.72\ Ln\ X_1$ tc 1.831 - 2.177	6.98	0.74	3.022	11.15	0.323
4	$Ln\ Y = 0.375 + 0.026\ Ln\ X_1$ tc 0.611 2.875	4.73	0.72	1.544	6.436	0.604

المصدر : الحاسب الإلكتروني – البرنامج الإحصائي الجاهز (MINITAB)

2 – تقدير النموذج : بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بمتغيرات النموذج ، وباستخدام البرنامج الإحصائي الألكتروني(MINITAB)، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى الأعتيادية(OLS) ، تم تقدير النموذج القياسي أعلاه بأربع صيغ هي الصيغة الخطية والصيغة نصف اللوغارتمية لـ(Y) والصيغة نصف اللوغارتمية لـ(X) والصيغة اللوغارتمية المزدوجة وكما موضحة بالجدول رقم (7) أعلاه.

3 - تحليل النموذج القياسي : بالاعتماد على نتائج التقدير القياسي المعروضة في الجدول أعلاه ومؤشراتها الإحصائية القياسية والمتمثلة بمعنوية المعلمات المقدرة (أختبار t) ومعنوية النموذج القياسي (أختبار F) وجوهرية النموذج (معامل التحديد المصحح R^2) وأختبارات المشاكل القياسية المتمثل بأختبار داربن واتسون(D-W) لمشكلة الارتباط الذاتي ، وأختبار معامل تضخم التباين (VIF) لمشكلة التعدد الخطي ، وأختبار معامل أرتباط الرتب لسبيرمان($R_{Spearman}$) لمشكلة عدم التجانس . تبين من هذهِ المؤشرات بأن معادلة الانحدار الأولى التي تمثل الصيغة الخطية كانت هي الأفضل اقتصاديا واحصائياً وقياسياً وعلى النحو التالي :

أ – معنوية المعلمات المقدرة ومعنوية النموذج عند مستوى (0.01) حسب أختبارات (F,T)، في حين لم تحز الصيغ الأخرى على نفس مستوى المعنوية . كما حققت هذهِ الصيغة أعلى مستوى لقيمة معامل التحديد المصحح وبمقدار(87%) فكانت الأكثر أهمية وجوهرية .

ب – لم تعانِ الصيغة الخطية من مشاكل القياس الاقتصادي الثلاث ، بينما عانت الصيغتين نصف اللوغارتمية (المعادلتين الثانية والثالثة) من مشكلة التعدد الخطي استنادا إلى قيمة عامل تضخم التباين(VIF) الذي لم يتجاوز القيمة العاشرة ، بينما عانت الصيغتان الثانية والرابعة من مشكلة عدم التجانس استناداً إلى قيمة معامل ارتباط الرتب لسبيرمان الذي بلغ على الترتيب(0.604 , 0.547)، إذ أن القيم (T_{s4} , T_{s2}) كانت أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ، أي قبول فرضية عدم ثبات التباين . ناهيك عن انخفاض مستوى كفاءتها الاحصائية إذا ما قورنت مع المؤشرات الاحصائية للصيغة الخطية ، كما أن الأخيرة هي الأفضل تمثيلاً من الناحية الاقتصادية .

لذلك فأن تحليل النموذج سيتركز فقط على الصيغة الخطية المتمثلة بمعادلة الانحدار الأولى ، إذ يتبين من ميل الدالة التأثير الأيجابي للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في العراق ممثلا بنسبة الصادرات النفطية من أجمالي الصادرات الكلية ، إذ بلغ التأثير ما يقارب (0.0211) ، أي أن النمو الاقتصادي يرتفع بمعدل (2%) تقريباً ، إذا ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة خلال المدة (2005 – 2016) .

كما أن المقطع الصادي للصيغة الخطية كان معنوياً ومقبول إحصائيا عند مستوى (0.05) بخلاف جميع الصيغ الأخرى ، وبإشارة سالبة لتؤكد أحقية المنطق الاقتصادي في التحليل الموضوعي لبنية الاقتصاد العراقي . فالنمو الاقتصادي هو في تراجع

كبير جداً بلغ مقداره حوالي (81.34-) ، إذا ما تم الافتراض بأن الاقتصاد العراقي لا يمتلك النفط، الأمر الذي يشير بجلاء الى ريعية الاقتصاد العراقي وأحاديته واعتماده اللامتناهي على النفط كمورد أساسي ومصدر رئيسي للنمو الاقتصادي .

ج : قياس أثر مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة على النمو الاقتصادي في العراق :-

1– توصيف النموذج : يتمثل النموذج القياسي بالعلاقة الدالية التالية: $Y = f(X_3)$ إذ أن:

Y: المتغير المعتمد ويمثل معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005 – 2016) ، إذ أن النمو الاقتصادي هو حاصل الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(R_{GDP}) ومعدل نمو السكان في العراق (R_P)أي أن معدل النمو الاقتصادي يساوي: $Y = R_{GDP} - R_P$

X3:المتغير المستقل ويعبر عن الأهمية النسبية لإيرادات النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة.

وتنطلق صياغة اتجاه العلاقة الدالية للنموذج من الأثر الإيجابي المفترض أن تؤديه نفقات الموازنة العامة على نشاط الدولة عموماً والنمو الاقتصادي على وجه الخصوص ، من خلال تمويل مشروعات خطة التنمية القومية الشاملة من الميزانية السنوية ، إذ أن الأخيرة يتم أعدادها في ضوء ما يتم اقتراحه من مشروعات ، وما يتم رصده من رؤوس أموال تمثل الرافد الرئيس للإيرادات العامة للدولة . ويأتي تأثير العوائد النفطية على النمو الاقتصادي عبر تنفيذ خطة التنمية القومية الشاملة كون العائدات النفطية هي الطاغية على جميع مصادر تمويل الميزانية العامة في العراق خلال سنوات الدراسة ، إذ بلغ معدل المساهمة التي تشكلها الإيرادات النفطية من أجمالي الإيرادات العامة للدولة نحو (95%) لتلك السنوات .

وتشير الكثير من الدراسات القياسية **(الشريدة ، 2010) (Stewart , 2007)** إلى علاقة طردية قوية التأثير بين حجم الأنفاق العام ومستوى النمو الاقتصاد للبلد ، فمتى ما تصاعد مستويات الأنفاق العام وبخاصة الإنفاق الاستثماري تزايدت معدلات النمو الاقتصادية ، كون الاستثمار هو ماكنة النمو بالدرجة الأساس ، وبدون ذلك فأن عجلة النمو تتعثر وتتراجع خطاها .

2 – تقدير النموذج : بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بمتغيرات النموذج ، وباستخدام البرنامج الإحصائي الألكتروني (MINITAB) ، وبتطبيق طريقة المربعات

الصغرى الأعتيادية(OLS) ، تم تقدير النموذج القياسي أعلاه بأربع صيغ هي الصيغة الخطية والصيغة نصف اللوغارتمية لـ(Y) والصيغة نصف اللوغارتمية لـ(X) والصيغة اللوغارتمية المزدوجة ، وكما معروضة في الجدول التالي .

جدول رقم (8)قياس أثر مساهمة الإيرادات النفطية في الميزانية العامة على النمو الاقتصادي في العراق

	Regression Equations	*F*	R^2	*D-W*	*VIF*	$R_{Spearman}$
	$Y = 88.21 + 0.0614\ X_1$ tc 1.411 8.556	12.14	0.92	2.617	7.008	0.429
	$Ln\ Y = 25.51 - 0.545\ X_1$ tc 0.728 -1.491	4.28	0.64	1.916	5.875	0.365
	$Y = - 2.745 - 1.489\ Ln\ X_1$ tc -0.074 -2.014	7.35	0.67	2.343	8.639	0.832
	$Ln\ Y = -13.32 – 3.122\ Ln\ X_1$ tc -1.572 -2.725	23.54	0.86	1.784	1.967	0.629

المصدر : الحاسب الألكتروني – البرنامج الإحصائي الجاهز (MINITAB)

3 - تحليل النموذج القياسي : بالاعتماد على نتائج التقدير القياسي المعروضة في الجدول أعلاه ومؤشراتها الإحصائية القياسية والمتمثلة بمعنوية المعلمات المقدرة (أختبار t) ومعنوية النموذج القياسي (أختبار F) وجوهرية النموذج (معامل التحديد المصحح R^2) وأختبارات المشاكل القياسية المتمثل بأختبار داربن واتسون(D-W) لمشكلة الارتباط الذاتي واختبار معامل تضخم التباين (VIF) لمشكلة التعدد الخطي ، واختبار معامل ارتباط الرتب لسبيرمان ($R_{Spearman}$) لمشكلة عدم التجانس . وتبين من هذهِ المؤشرات بأن معادلة الانحدار الأولى التي تمثل الصيغة الخطية كانت هي الأفضل اقتصاديا وإحصائيا وقياسياً وكالاتي:

أ – معنوية ميل الدالة ومعنوية النموذج عند مستوى (0.01) استناداً إلى اختباري (F , t) ، في حين لم تحز الصيغ الأخرى على نفس مستوى المعنوية . كما حققت هذهِ الصيغة أعلى مستوى لقيمة معامل التحديد المصحح وبمقدار(92%) فكانت الأكثر أهمية وجوهرية .

ب – كان النموذج الثاني(الدالة نصف اللوغارتمية لـ Y) النموذج الوحيد غير المقبول احصائياً لعدم معنويته بحسب اختبار (F).

ج - لم تعانِ الصيغة الخطية من مشاكل القياس الاقتصادي الثلاث ، بينما عانت الصيغتان نصفا اللوغارتمية لـ(X) والصيغة اللوغارتمية المزدوجة من مشكلة عدم التجانس أستناداً إلى قيمة معامل أرتباط الرتب لسبيرمان ، إذ كانت القيمة المحسوبة (Ts) للنموذجين أكبر من القيم الجدولية بمستويي المعنوية (0.01 , 0.05) أي قبول فرضية عدم ثبات التباين .

لذلك فأن تحليل النموذج سيتركز فقط على الصيغة الخطية المتمثلة بالمعادلة الأولى، إذ يتبين من ميل الدالة التأثير الإيجابي للإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الميزانية العامة للدولة على النمو الاقتصادي والذي بلغ (6.14 %) عندما ترتفع مساهمة الإيرادات النفطية في الميزانية العامة بوحدة واحدة ، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي في العراق يتزايد مع تصاعد مساهمة العائدات النفطية في تمويل الميزانية ، أي أن معدل النمو ذو استجابة طردية للإيرادات النفطية بسبب ارتفاع القدرة المالية للموازنة في تمويل مشروعات الخطط الاقتصادية التي تمثل الرافد الأساسي للنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005 – 2016) .

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

أ– الاستنتاجات :

تبين من العرض التحليلي والقياسي للبحث الدور الاقتصادي المهم للنفط في العراق خلال سنوات الدراسة (2005-2016) وبالرغم من المكانة والثقل الذي يستحوذ عليها القطاع النفطي في هيكل الناتج المحلي ، فأن تصاعد هذهِ الأهمية لم يوازِ دوره في النمو الاقتصادي وتنويع هيكل الاقتصاد العراقي. يمكن القول أن فرضية الدراسة تحققت من خلال الاستنتاجات التالية:-

1- يحتل القطاع النفطي العراقي مكانة متميزة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، فقد كان الاتجاه العام لتلك الأهمية يسير نحو الصعود ، إذ بلغ أعلى مستوياته في عام 2011 وبمقدار (56,14 %) ، بينما سجل متوسط الأهمية النسبية لقيمة إنتاج النفط في العراق خلال مدة الدراسة حوالي ثلث (33%) قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

2- تراجع دور القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي مقابل تحسن في نمو الناتج النفطي خلال المدة المدروسة بسبب تصاعد مبيعات العراق من النفط الخام من جانب ، وتدهور الإنتاج الزراعي والصناعي في العراق وبخاصة بعد عام 2003 من جانب آخر ، نتيجة لسياسة الانفتاح اللامحدود التي طبقها العراق بعد تغيير النظام السياسي أنذاك ، إلى جانب الخراب والدمار الاقتصادي الذي لحق بهذين القطاعين بفعل الحرب وعمليات النهب والسلب لمعظم المؤسسات الإنتاجية ، ناهيك عن انخفاض كبير جداً لحجم الدعم المالي المخصص في الموازنة العامة للقطاعات الإنتاجية .

3- أظهرت التقديرات القياسية للأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي الإجمالي في تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي في العراق بأن الصيغة الخطية هي الأفضل تمثيلاً اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً ، فيما كان تأثير تلك الأهمية سلبياً على النمو الاقتصادي في العراق بمقدار(0.00386) في أشارة إلى أن ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي أنما يعني انحسار وعدم تنوع هيكل الناتج القومي ، وبالتالي الانعكاس السلبي لهيمنة القطاع النفطي على النمو الاقتصادي .

4- تعد واردات العراق من تصدير النفط الخام المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي ، وبذلك فإن التنمية والخطط المستقبلية التي اعتمدتها الحكومة خلال مدة الدراسة تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالتقلبات الداخلية والخارجية المتمثلة بحجم الإنتاج والعلاقات الدولية . فضلاً عن وجود علاقة تبادلية بين الواردات النفطية والقطاعات الاقتصادية الأخرى متمثلة بهيمنة القطاع النفطي في العراق على القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات.

4- بينت النتائج القياسية لتأثير نسبة الصادرات النفطية من إجمالي صادرات العراق على النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة التأثير الإيجابي للصادرات النفطية ، إذ أن الصيغة الخطية كانت الأفضل اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً ، فالتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي قد بلغ نحو (0.0211) عندما ترتفع مساهمة الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة .

5- واجه العراق نقصاً في المداخيل (الإيرادات) النفطية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في آب 2008 بسبب ارتباط الإيرادات النفطية بأسعار السوق العالمية التي واجهت انخفاضاً شديدا آنذاك بحيث أنخفض سعر البرميل لأقل من 40 دولار مما أنعكس سلباً على مجمل الفعاليات الاقتصادية لكون أن الإيرادات النفطية تعد المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة في العراق وبمعدل (96,5%) خلال سنوات الدراسة ، الأمر الذي يشير بوضوح إلى شدة انكشاف الاقتصاد العراقي وهشاشة بنيته .

6- تشير التقديرات القياسية لدور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة الأثر الإيجابي الأكبر على النمو الاقتصادي في العراق خلال سنوات الدراسة ، فحسب الصيغة الخطية التي كانت الأفضل اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً بلغت استجابة النمو الاقتصادي حوالي (0.0614) عندما ترتفع مساهمة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة في تمويل الموازنة .

7- كشفت التجربة العراقية إن التخطيط المركزي الشامل في ظل النظام السياسي السابق وكذلك السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة بعد عام 2003 أنها لم تتمكن من تحقيق الاستخدام الأفضل والأكفأ للثروة النفطية في العراق والإسهام في تنويع الهيكل الإنتاجي ، إذ بقي النفط يهيمن على مجمل الفعاليات والأنشطة الاقتصادية وبنسبة فاقت (95%) .

8- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال هيكل صادراته بسبب تركز عملية التصدير بسلعة واحدة وهي النفط الخام وبنسب عالية جداً بلغت أكثر من 97% من إجمالي الصادرات العراقية. ناهيك عن عدم التناسق بين حجم الصادرات العراقية النفطية واحتياطيات العراق من النفط الخام والبالغة أكثر من (145) مليار برميل من النفط الخام. فضلاً عن ارتفاع حجم الصادرات العراقية من النفط الخام بعد اندماج العراق بالسوق العالمية بعد عام 2003.

9- لقد عانت الموازنة العامة في العراق من اضطرابات واضحة تجسدت في عجز كبير لسنوات متفرقة من مدة الدراسة ، بسبب ارتباطها الوثيق بعوائد تصدير النفط الخام من جهة ، وارتباط عملية تصدير النفط العراقي بتقلبات السوق العالمية وحصة العراق من الصادرات النفطية لدول أوبك من جهة أخرى .

ب- التوصيات :

من أجل بلوغ الأهداف التي سعت لها الدراسة ، وفي سبيل تفعيل دور النفط في الاقتصاد العراقي ، هناك مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تمثل التوصيات التي يراها الباحث ضرورية لبلوغ تلك الأهداف ، وتتمثل هذه المقترحات بالتوصيات التالية :-

1- أعداد إستراتيجية تنموية طويلة الأمد تبنى على أساس الأسعار المتوقعة مستقبلاً للنفط في السوق العالمية ومدى القدرة الإنتاجية للمكامن النفطية في السنوات القادمة ، بشرط أخذ أدنى المستويات تحسباً لأي طارئ ، وتكون هذهِ الاستراتيجية متجهه نحو تطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وبخاصة القطاعين الزراعي والصناعي سعياً نحو تنويع هيكل الاقتصاد العراقي وتقليل هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي .

2- أنشاء صناديق سيادية لضمان حقوق الأجيال القادمة في الاستنزاف الحالي للثروة النفطية من جانب ، واستثمار حصيلة هذهِ الصناديق في مجالا تنموية ذات طبيعة إنتاجية مدرة للدخل ، إذ يملك العراق وفرة من الثروات النفطية ، ولذلك فإن التصرف بالريع النفطي يجب أن يتمخض عنه تطوير لبنية الاقتصاد الوطني وتنمية للموارد البشرية وتحسين للهيكل الإنتاجي.

3- لا بد من تحديد دور فعال وواضح للحكومة في التصرف بالعوائد النفطية من خلال التقيد بسياسات اقتصادية سليمة تتلائم مع المرحلة الحالية للاقتصاد العراقي ، وما يتطلبه المستقبل من تفعيل لدور القطاع الخاص والإسهام في دعم آلية السوق والسماح للاستثمار الأجنبي من أخذ زمام المبادرة ، من خلال التطبيق التدريجي لسياسات الإصلاح الاقتصادي في ظل استراتيجية اقتصادية متوازنة ، مع الاستفادة من تجارب الدول النفطية التي انتهجت ذلك .

4- تبني إستراتيجية واضحة بشان استخدام وتخصيص العوائد النفطية ,وإنهاء حالة التشوه والاختلال في هيكل الاقتصاد الوطني ، وتوجه الإنفاق العام بصورة رشيدة يتحقق معه تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية بهدف تنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيس لتمويل الموازنات الاستثمارية .

5- السعي نحو أمكانية أعادة التفاوض مع الشركات العالمية المستثمرة للحقول النفطية والغازية فيما يتعلق بعقود التراخيص النفطية بما يضمن حق العراق في ثروته النفطية في حالة انخفاض الأسعار العالمية للنفط ،

المصـــــادر

أولاً – المصادر العربية :-

1. أبراهيم ،أحمد إياد ، 2009 , قياس أثر تأثير إيرادات النفط في نمو اقتصاد العراق للمدة (1970-2005), رسالة ماجستير(غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد ,قسم الاقتصاد .
2. الأحبابي ، د.نصيف جاسم أسود ، 2011, تأثير التغيرات السياسية على صادرات النفط الخام العراقي مابين1980-2010,مجلة جامعة تكريت للعلوم,المجلد18,العدد6 .
3. آغا ،باشا – عبد النبي ، كريم ، 1983 , "تأميم النفط وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق " ,رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة بغداد .
4. باش ، عبد العظيم باقر علي ، 2008, دور الضرائب فيل تمويل الموازنة العامة في العراق(دراسة تحليلية للمدة (1990 -2005), بحث دبلوم عالي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, جامعة بغداد .
5. ثويني ،د.فلاح حسن ، 2012, الإدارة الاقتصادية للإيرادات النفطية في العراق بعد عام 2003,مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 39.
6. جمهورية العراق, البنك المركزي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم ميزان المدفوعات ,المجموعة الإحصائية, عدد خاص 2013.
7. جمهورية العراق, الجهاز المركزي للإحصاء, الحسابات القومية, أعوام متفرقة للمدة 2009-2018.
8. جمهورية العراق, قانون الموازنة العامة, البند (أولا)المادة (61)من الدستور العراقي، 2009.
9. جمهورية العراق, وزارة النفط ,مكتب المفتش العام ,تقرير الشفافية الثالث ,تصدير النفط العراقي ,بغداد ,ت1 2006.
10. حلاته ، تغريد سلمان داود ، 2010, القطاع النفطي في العراق: دراسة واقع واستشراف ,رسالة ماجستير(غير منشورة) , جامعة بغداد, كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد .

11. الراوي ، د.أحمد عمر ، 2011 ,التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق, الجامعة المستنصرية, مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .
12. الدليل المحاسبي للموازنة الجارية - وزارة المالية- مديرية الميزانية العامة، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1981.
13. السامرائي ، هاشم علوان ، 1999 ,"النفط سلعة اقتصادية ,العوامل المحددة لسعر النفط الخام في السوق الدولية", مجلة دراسات اقتصادية ,العدد الثاني ,السنة الأولى , بغداد ، بيت الحكمة .
14. سلطان ،رحيم حسوني زيارة ، 2010 , دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة(1951-2008),أطروحة دكتوراه , جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد.
15. الشريدة ، سميرة فوزي شهاب ، 2010 ، قياس وتحليل بعض العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام في العراق للمدة 1987-2006 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد .
16. العبادي ، عبد الرزاق خضر حسن محمد ، 2012 ,استخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات الاستثمارية – دراسة تطبيقية في الصناعة النفطية العراقية ,أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ,جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد .
17. عبد الله ،عبد الكريم 2017, أثر نمو صادرات النفط على اقتصاد جمهورية العراق , مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد66 .
18. العبيدي ، زهرة خضير عباس ، 2005، تحليل أسس تبويب استخدامات الموازنة العامة ومواردها، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد .
19. علاوي ، د.علي عبد الأمير ، 2005 ، بيان الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق 2006, وزارة المالية بتاريخ 2005/11/15,.
20. العمري ، هشام محمد صفوة ، 1988، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، ج 2، مطبعة التعليم العالي، بغداد .
21. كزار ، فاضل كريعة ، 1990, صادرات العراق غير النفطية , رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد .
22. محمد ، د.عبد الكريم عبد الله – إبراهيم ، أحمد أياد ، 2010، التباطؤات الزمنية في إيرادات الصادرات النفطية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1970-2005 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد(27) .
23. المنصور ، عبد القادر درياج ، 2009 ، المكاسب والأضرار الاقتصادية للقطاع النفطي في الجزائر – دراسة قياسية للسنوات 1985-2005 ، مجلة دراسات تنموية ، المجلد (12) ، العدد(3) .
24. الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للنفط(OPEC),صادرات العراق النفطية للسنوات 1997-2017. **www.OPEC.org**
25. هاشم ، رشا مهدي – غالب ، حكمت سوير ، 1987 ، قياس وتقويم أثر الصادرات النفطية في الاقتصاد العراقي ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد (22) .
26. وزارة النفط العراقية, شركة تسويق المنتجات النفطية ,أعوام متفرقة, الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة النفط **www.somooil.gov.iq**.
27. الياسري ،أحمد جاسم جبار ، 2009 (النفط ومستقبل التنمية في العراق) رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد .

ثانيا - المصادر الأجنبية

1- AL-rubaie , Falah K.Ali, 2003(Analysis the Structure of Production and Sectorial Relationships in Iraq Economy), MPRA Paper from University Library of Munich, Germany. 2003.

2- Alyousefi , Ali K., 2001 (The role of oil sector in economic growth for sample of Arab Countries) AMF , Abu Dahbi , Jun.

3- Energy Information Administration. World market and prices chrohologies:1975-2006 January 2005.

4- Stewart , Delbert F. , 2007(The efficiency of Public Expenditure – Econometrics analysis for MENA countries) European Central Bank , Working Paper , No. 64 , Feb